القوانين تمنع إجراء تغييرات أو ترميمات إلا بعد أخذ الموافقات المسبقة

تعديلات هيكلية على بيوت مدينة سعد العبدالله رغم أنف القانون

حمد العنزي

رغم التوزيعات الجديدة والحديثة التي تقوم بتوزيعها المؤسسة العامة للرعاية السكنية للبيوت الحكومية في مدينة سعد العبدالله وغيرها من المناطق الاخرى، الا ان تلك البيوت طالها الدمار والتعديل والتغيير سواء من الداخل أو الخارج المتمثلة في بناء أدوار اضافية وتعديلات واجهات البيوت وتغييرها بشكل كامل علـى الرغم من ان البيوت الحكومية صرفت عليها اموال كبيرة من الدولة ولم يمض على توزيعها أكثر من عام، والقوانين الاسـكانية المنصوص عليها والمعمول بها حاليا تمنع وتعاقب كل من يعدل ويغير بشكل البيوت الحكومية الجديدة الا بعد أخذ الموافقات النهائية سواء من قبل المؤسسة العامة للرعاية السكنية أو الجهـات الاخرى المتخصصة قبل أي عملية تعديل أو تغيير لتلك البيوت الحكومية، الا ان تلك القوانين يبدو انها لا ينظر اليها أغلب المواطنين وتجدهم يعدلون ويغيرون بالبيوت الحكومية أمام مرأى ومسـمع المسؤولين الاسكانيين والجهات الاخرى المتخصصة دون ان يحركوا ساكنا أمام تلك المخالفات.

«الأنباء» تجولت داخل مدينة سعد العبدالله الاسكانية ووقفت على أبرز المخالفات والتجاوزات لأصحاب تلك البيوت والمشاكل التي تعترضهم:

أصحاب البيوت لـ «الأنباء»: نحن مجبرون على إجراء التعديلات حتى تواكب متطلبات عائلاتنا الكبيرة

تعديلات انشائية في أحد البيوت الحكومية

التصميمات الحكومية للبيوت تجعلها غير منظمة من الداخل.. وعدد الغرف فيها قليل

حفر وازالة اجزاء من البيت

كنا نتمنى أن تكون التشطيبات حديثة ومتكاملة حتى لا نرهق بصرف أموالنا على تعديلها وتحسينها

هل تسمح القوانين بهذا الاجراء؟

في البداية قال محمد هادي ان البيوت الحكومية التي تقوم بتوزيعها المؤسسة العامة للرعاية السكنية لا ترقى للسكن العائلي، فهي غير منظمة من الداخل ومسـاحتها صغيرة وعدد الغرف بها ليست كثيرة وغير مناسـبة بالنسبة للاسر الكبيرة التي يتجاوز أفرادها 8 اشـخاص، الامر الذي يحتم علينا ان نجد البدائل الاخرى المناسبة لمثل تلك الاحداث من ناحية الترميمات الجديدة وبناء غرف اخرى اضافة، وهذه هي الطريقة المناسبة لتسكير العجز والنقص بتلك البيوت الحكومية التي تخدم المواطنين.

وأشار الى انه اضطر الى ان يبني ثلاث غرف جديدة الى جانب ترميمات حديثة لكي تسـتوعب عدد افراد أسرته ووضع ديكـورات اخرى غير الموجـودة حاليا التي وصفها بالعادية، غير جذابة ولا ترقى الى أن تكون داخل تلك البيوت الحكومية التي كنا نتمنى ان تكون تشـطيباتها وأعمالها حديثـة ومتكاملة سـواء من الداخـل أو الخارج الذي يوفر علينا هذه الاعمال الاضافية التي أرهقتنا من ناحية المصروفات والوقت والجهد التي استمرت فيه تلك المباني.

بدوره خالد شافي، ذكر انه اضطر الى بنـاء دور متكامل اضافي وازالة جـزء آخر من البيـت الحكومي وزيادة عدد الغرف المنزلية واتساعها حتى يستوعب هذا المبنى جميع أفراد عائلته، على الرغم من ان البيت جديد وتسلمه منذ فترة قليلة، الا ان تصاميمه وطريقة توزيع غرفه وعددها لم يكن بالكافي، فجميع مساحات البيت ضيقة وغرفه وممراته قديمة وتكاد تكون لا تكفي للعائلة.

من جانبه، عبدالله العنزي قال انـه حصل علـى البيت الحكومي في الدفعة الاخيرة التي قامت بتوزيعها المؤسسة العامة للرعاية السكنية على المواطنين، مشـيرا الى انه استغرب من طريقة التصاميم وعدد الغرف بها والمساحة الاجمالية المستغلة لمسطح البيت، فهي لا تستوعب عائلته المكونة من عشرة أفراد، مبينا انه حاول مرارا وتكرارا الحصول على اذن من المؤسسة العامة للرعاية السـكنية في بناء دور اضافي وترميم المنزل وتوسـعته من الداخل حتى يستوعب عائلته الكبيرة، الا ان محاولاته جميعها باءت بالفشل بحجة ان البيوت جميعها جديدة ولا يمكن اعطاؤه إذنا في البناء والتوسعة في الوقت الحالي، لأن البيوت جميعها تحت كفالة المؤسسة والشركة المنفذة لمدة ثلاث سـنوات وهـي الفترة المحددة للكفالة ولا يسـتطيع خـلال هذه الفتـرة التصرف والبناء والترميم.

وأضـاف العنـزي انه مع وجـود كل تلـك الصعوبات والمشاكل التي اعترضتنا، الا أنني اضطررت الى اللجوء الى احد المكاتب الهندسـية لعمل بعض الترميمات والتوسعات من خلال بناء دور ثان دون أخذ الاذن والسـماح من قبل المؤسسـة العامة للرعاية السكنية الذي طال انتظاره دون جدوى، مع العلم أننا في أمس الحاجة لهذه التوسعات والسبب يعود لتلك التصميمات الهندسية البعيدة كل البعد عن الاحتياجات الضرورية التي يحتاجها المواطن.

من جهته، أشار وليد النبهان الى انه على الرغم من القوانين الموضوعة التي وضعتها المؤسسة للحد من عدم العبث والترميم والتوسعات للبيوت الحكومية من قبل اصحابها بمجرد تسلمهم لتلك البيوت بحجة ان أصحابهـا لا يمكنهم التصرف بها الا بعد انقضاء الفترة المحـددة القانونية، الا أننا أصبحنا مجبرين على ألا نتقيد بتلك القوانين التي وصفها «بالصعبة والعسرة» على المواطنين وتضيق عليهم وتجعلهم يعيشـون تحت ضغوطات نفسـية صعبة، مطالبا المسؤولين بالمؤسسة العامة للرعاية السكنية والجهات المتخصصة الاخرى إعطاءهم الموافقة والسماح لهم بالبنيان والتوسـعة لمنازلهـم ولا تجعلهم عرضة للمساءلة القانونية.

عـادل بوقماز ذكـر ان الترميمـات والتعديلات والتوسعات المعمول بها حاليا داخل المناطق للبيوت الحكومية الجديدة التي وزعتها المؤسسة العامة للرعاية السكنية وبالذات في مدينة سعد العبدالله التي مازالت توزع بها بيوت بين فترة وأخرى، مشيرا الى ان التعديلات المتزايدة لتلك البيوت أصبحت أمام الملأ ولا تخفى على الجميع على الرغم من ان تلك الاعمال غير قانونية، الامر الذي جعلنا في حيرة من أمرنا إما يسـمحون للجميع بإجـراء التعديـلات دون أي عواقب قانونية أو يتم تطبيق القانـون علـى الجميع دون تفرقة في حالة المخالفة، وقال: اننا أصبحنا وسط كومة من أنقاض البناء وأكياس الاسمنت والحديد والاعمال الانشـائية التي أصبحت تزعجنا وتشوه المنظر الخارجي للمنطقة، مع العلم ان جميع هذه الاعمال تمت من غير موافقة من قبل المؤسسة والجهات المتخصصة.

جاسـر المطر استغرب من التعديلات المعمول بها حاليا على أغلب البيوت الحكومية التي قامت بتوزيعها المؤسسة علـى المواطنين فـي الفترة الاخيرة على الرغم من ان تلك البيوت جديدة وحديثة، مؤكدا ان هذه الترميمات والتوسعات التي قام بها أصحابها أرهقت جيوب المواطنـين وزادت من مصاريفهـم، مطالبا بتعديل القوانين الاسكانية ومتابعتها من الاساس، فما نراه حاليا من تصاميم لبعض البيوت نجد ان اغلب المواطنين بمجرد تسلمهم لبيوتهـم الحكومية الجديدة نلاحظهم يكسرون ويرممون ويعدلـون بها ويبنون أدوارا ثانية، مع العلم ان هذه البيوت جديدة وحديثة.

وأضـاف ان المصاريـف والاموال الطائفة التي دفعتها المؤسسة والدولة لبناء البيوت الحكومية والتكلفة الباهظة التي تكبدتها جراء ذلك، كان الأجدر عدم العبث بها وتعديلها بحكم انها جديدة وحديثة، ولكن ما نراه حاليا يعد هدرا للمال سواء من ناحية الدولة أو المواطن بعد تسلمه لبيته، مشددا على انه لابد من اعادة التصاميم سواء الداخليـة أو الخارجية لتلك البيوت الحكومية وأشـكالها الهندسـية الحديثة ومعرفة الاحتياجات الضرورية التي يريدها المواطن حتى لا نقع مرة أخرى بمثل تلك الاحداث.

مصدر مسؤول في «السكنية» لـ «الأنباء»: لا يجوز التغيير والتعديل الكلي أو الجزئي في الشكل واللون للبيوت الحكومية

أكد مصدر مسـؤول في المؤسسـة العامة للرعاية السكنية انه لا يجوز التغيير والتعديل الكلي أو الجزئي في الشـكل واللون للبيوت الحكومية سواء من الداخل أو الخارج الا بعد أخذ الموافقات النهائية من قبل المؤسسة العامة للرعاية السكنية والجهات الاخرى المتخصصة المتمثلة في بلدية الكويت ووزارة الاشـغال العامة على أن البيت غير صالح للسكن، مشددا على ان كل من يخالف تلك القوانين فإنه سيقع تحت طائلة القانون وتحمل تبعاته يأتي في مقدمتها سقوط الكفالة القانونية التي تتحملها الشركة المنفذة للبيت التي تمتد لثلاث سنوات مرورا للعقوبة القصوى التي تصل الى سحب البيت من قبل المؤسسة.

لقطات من مدينة سعد العبدالله الإسكانية

□ أثناء تجولنا داخل مدينة سعد العبدالله لفت انتباهنا ان أغلـب البيوت الحكومية الجديـدة جـرت عليها عمليات توسـعة وترميمات بالرغم من انها حديثة البنيان.

□ أكـوام مـن النفايـات الإنشـائية والاسمنت والحديد محيطة بأرجاء المنطقة والشوارع.

□ أغلب المواطنين الذين التقيناهم قاموا بترميم بيوتهم وتكسيرها وتوسعتها وبناء أدوار إضافية ثانية دون الحصول على موافقة إسكانية مسبقة.

□ بالرغم من القرار الإسكاني الذي يمنع أي عمليـات تعديل على البيوت الحكومية الجديـدة والحديثة إلا بعـد أخذ الموافقات النهائية وجدنا أغلـب المواطنين يضربون بالقوانين عرض الحائط مرددين «ماكوا إلا الخير».

□ أكد جميع المواطنين ان التعديلات على البيوت ليسـت مقصورة على مدينة سعد العبدالله وانما تطول جميع المناطق الأخرى، فالقوانين يجب ان تطبق على الكل دون تفرقة في حالة تطبيقها.